ملامح وعوامل تطور التجارة الخارجية العراقية أواخر العهد العثماني (1869-1918م)

عبد الحميد الارقط **محمد عبد الرؤوف ثامر**

طالب دكتوراه، جامعة حمه لخضر الوادي **جامعة حمه لخضر الوادي**

ملخص:

تتناول هذه الدراسة التحول الكبير الذي شهدته التجارة الخارجية العراقية منذ العام 1869م، الذي شكل تاريخا معلميا غير وجه هذه التجراة تماما، بل والاقتصاد العراقي بأكمله، حيث تم فتح قناة السويس المصرية، كما تولى مدحت باشا ولاية بغداد، فبدأت التجارة الخارجية العراقية تشهد حيوية متزايدة تظهر بشكل واضح في حجم المبادلات التجارية من واردات وصادرات، وكذا عدد البلدان التي يتعامل معها العراق، وعليه فسنوضح من خلال هذه الدراسة الملامح العامة للتجارة الخارجية العراقية في الفترة (1869-1918م)، والأدلة على انتعاشتها، ثم نتناول البضائع الصادرة والواردة للعراق بالأرقام، والبلدان الأكثر تعاملا مع الأسواق العراقية، وأخيرا نتطرق للعوامل التي ساهمت في انعاش هذه التجارة خلال تلك الحقبة من تاريخ العراق .

Abstract:

This study deals with the great transformation that the Iraqi foreign trade has witnessed since the year 1869 AD, which formed a landmark history that changed the face of this trade completely, but rather the entire Iraqi economy, as the Egyptian Suez Canal was opened, and Medhat Pasha took over the province of Baghdad, so the Iraqi foreign trade began to witness An increasing vitality is clearly evident in the volume of trade exchange of imports and exports, as well as the number of countries that Iraq deals with, and accordingly, through this study we will clarify the general features of Iraqi foreign trade in the period (1869-1918 AD), and the evidence of its revival, then we will deal with the goods exported and imported to Iraq. In numbers, the countries that deal most with the Iraqi market, and finally we touch upon the factors that contributed to reviving this trade during that era in the history of Iraq.

مقدمة:

كانت التجارة العراقية في القرون الثلاثة الأولى من العهد العثماني مماثلة لما كانت عليه قبل ذلك الرابع عشر والخامس عشر حيث كانت التجارة الداخلية معتمدة على وسائل النقل البدائية بين المدن والقرى، ولم تختلف التجارة الخارجية عن سابقتها فكانت أغلب المبادلات التجارية مع البلدان المجاورة كبلاد فارس، والهند، والشام، والحجاز عبر

ملامح وعوامل تطور التجارة الخارجية العراقية أواخر العهد العثماني (1869-1918م)

ذات الوسائل، لكن شهدت التجارة العراقية عموما والخارجية خصوصا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر تطورا كبيرا، ولا سيما في الولايات العراقية الرئيسة بغداد، البصرة، والموصل، وذلك لأسباب عدة منها ما هو متعلق بالداخل العراقي، ومنها ماهو خارجه، وعليه سنجيب من خلال هذا البحث عن الأسئلة التالية: ما هي مظاهر تطور التجارة الخارجية العراقية في الفترة (1869-1914م) ؟ ما هي البلدان التي تعامل معها العراق تجاريا؟ وما حجم تلك المبادلات؟ ما هي العوامل الداخلية والخارجية التي ساهمت في تطور تجارة العراق الدولية؟

1-ملامح التجارة الخارجية العراقية (1869-1918م):

كانت صادرات الولايات العراقية الثلاث الرئيسة قبل دخول البواخر إلى دجلة والفرات، وميناء البصرة ونشوء التجارة العراقية الأوروبية في أواسط القرن التاسع عشر، لم تكن تقتصر على المنتجات الزراعية والحيوانية فحسب، بل كانت تشتمل على بعض السلع المصنوعة محليا، وكانت السلع العراقية تصدر الى سوريا، واسطنبول، والمدن القريبة منها، وكان العراق آنذاك يصدر بعض منتجاته المحلية، علما أن أغلب حمولة قوافله المصدرة كانت تتألف من المنسوجات، والحرير، والتبغ، والنيلة والفواكه المجففة، والتمور، وباستثناء التمور التي كانت تنتج محليا، فقد كانت معظم البضائع تأتي من الهند وإيران، وشبه الجزيرة العربية ثم تصدر عن طريق العراق باتجاه بلاد الشام واسطنبول[1].

وبرزت تجارة التصدير برا بواسطة القوافل، خاصة تصدير الحيوانات الحية كالإبل والجواميس والأغنام، حيث كانت تجمع في السماوة والنجف والعمارة وتساق حتى الموصل، فتصدر إلى حلب ومدن أخرى. وقد بلغت قيمة المنتجات الزراعية المصدرة خلال الفترة 1878 – 1903م حوالي ثلاث ملايين دينار، أما الصادرات الحيوانية، فقد قدرت وللفترة نفسها بحوالي 2,011 مليون دينار[2].

وفي العقد السابع من القرن التاسع عشر، كانت الصادرات العراقية تذهب إلى إيران والهند وأوربا وكان أبرزها في عام 1869م، الصوف، القمح، والتمر، والعفص والسمسم، وجلود المواشي، والخيل، والماعز، والصمغ، موجهة نحو سوقها الرئيسة المتمثلة بإنكلترا، أما الواردات، فكانت تشكل الأقمشة نسبة كبيرة فيها، إضافة إلى أكياس الجوت، وقضبان الحديد والفولاذ، والتوابل، والشاي، والسكر، والخشب، والقرطاسية، والغزل والخيوط[3].

وخلال الفترة 1904 – 1913م، كانت أهم صادرات البصرة، الشعير، والسجاد، والتمر، والعفص، والدهن، والصمغ، والشعير، والوبر، والجلود، والخيل، وعرق السوس، والافيون، والرز، والشلب، والحبوب، والحنطة، والصوف، وأصناف أخرى، حيث بلغ المجموع الكلي لقيمة الصادرات حوالي 1,305,781 جنيه استرليني، خلال العام 1904، ومثل العام 1912م أعلى قيمة للصادرات من البصرة حيث بلغت حوالي 3,246,5600 جنيه استرليني.

ملامح وعوامل تطور التجارة الخارجية العراقية أواخر العهد العثماني (1869-1918م)

ومارست تصدير التمور6 شركات أوروبية وهي ماير تويدي، وداربي اندروز، والأخوان لنج، وكراي ماكنزي، وهيتز وأبناؤه، ولويس دروفز، وست شركات عراقية، أبرزها، إبراهيم المنديل، وعبد الشبيلي، ومراد نوح، واصغر وشركاؤه كانت وجهتها على الأغلب، إنكلترا والولايات المتحدة الأمريكية، وبعض موانيء شرق البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر[4]. وقد بلغت كمية التمور المصدرة عام 1879م ما يربو على 6718 طنا، ارتفعت إلى 11306م طن في العام 1883م[5].

وبينما قدرت تجارة الاستيراد من أوروبا خلال الفترة 1864-1871م ب 290 ألف دينار[6]، صدر من العراق خلال الفترة نفسها 300 طن من الصوف و 3500 طن من الجلود، وبتتبعنا لحجم صادرات الصوف لغاية الفترة 1896-1903م، نجد زيادة في الكمية المصدرة وانخفاضا في الأسعار، وأما الجلود فقد ارتفعت كمياتها المصدرة نسبيا وزادت أسعارها باطراد. ومن الجدير بالملاحظة أن صادرات العراق في تلك الحقبة كانت حيوانية وزراعية، يأتي في مقدمتها التمور والحنطة والشعير والصوف والجلود والبذور وعرق السوس[7].

وكانت أهم صادرات بغداد خلال الفترة 1909 – 1913م، تذهب إلى بريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، والصين، وتركيا، والهند، وألمانيا، ومصر، و (النمسا والمجر) وهولندا وبلجيكا وأقطار أخرى، وقد بلغت قيمة صادرات بغداد إلى إنكلترا خلال العام 1909م حوالي 255,744 جنيه استرليني، حيث مثلت أعلى نسبة صادر ما بين البلدان الأخرى التي تعاملت معها. وارتفعت خلال الأعوام 1909 – 1913م إلى ما يعادل، 1,502,073 جنيه استرليني. أما واردات بغداد للفترة ذاتها، فكانت تأتي من إنكلترا، والهند والصين واليابان، وألمانيا، و(النمسا والمجر)، وبلجيكا، وفرنسا، وروسيا، وتركيا، والسويد، ومصر، وهولندا، وايطاليا، والولايات المتحدة الأمريكية وأقطار أخرى، واحتلت بريطانيا المكانة الأولى بين الموردين إلى بغداد[8] .

أما واردات البصرة فكانت تتألف من، أنوال قطنية وصوفية، وفحم وقهوة، وصفر، وكواني، ونيل، وحديد وفولاذ، ونفط، ومكائن، وكبريت، ومأكولات، ورز، وصابون، وعطارية، وقرطاسية، وسكر، وشاي، وتبغ، وأخشاب لصناديق التمر، وأخشاب، وخيوط وغزل، ومواد مختلفة أخرى[9]. بلغ مجموع الواردات عام 1904م من البضائع 1,260,709 جنبه استرليني، أما أعلى نسبة بلغتها واردات البصرة فكانت في العام 1913، حيث بلغت حوالي 3,899,213 جنيه استرليني. ومثلت صادرات بغداد أعلى قيمة لها في العام 1912، إذ بلغت 2,914,536 جنيه استرليني، أما تجارة الموصل، فقد بلغت أعلى صادراتها في العام 1910 بقيمة 609,430 جنيه استرليني، وأعلى قيمة لوارداتها في العام 1911، حيث بلغت 164,940.

ملامح وعوامل تطور التجارة الخارجية العراقية أواخر العهد العثماني (1869-1918م)

ويلاحظ المتتبع لحجم المبادلات التجارية العراقية مع بلدان العالم الزيادة الملحوظة في الأرقام والاحصائيات للصادرات والواردات على حد سواء خصوصا مع البلدان الأوروربية منذ العام 1869م حيث تم فتح قناة السويس[10]، وبذلك شهدت المنطقة برمتها انفتاحا كبيرا على الأسواق الأوروبية نتيجة تراجع تكاليف النقل لهذه البلدان، والاحصائيات المبينة في الشكلين التاليين توضح هذا التزايد خلال عشرين سنة، وهي العقد الأخير من القرن التاسع عشر والعقد الأول من القرن العشرين .

الشكل 1: أعمدة بيانية توضح قيمة الصادرات والواردات العراقية التقريبية بالروبلات الروسية في الفترة (1891-1900م)[11] .

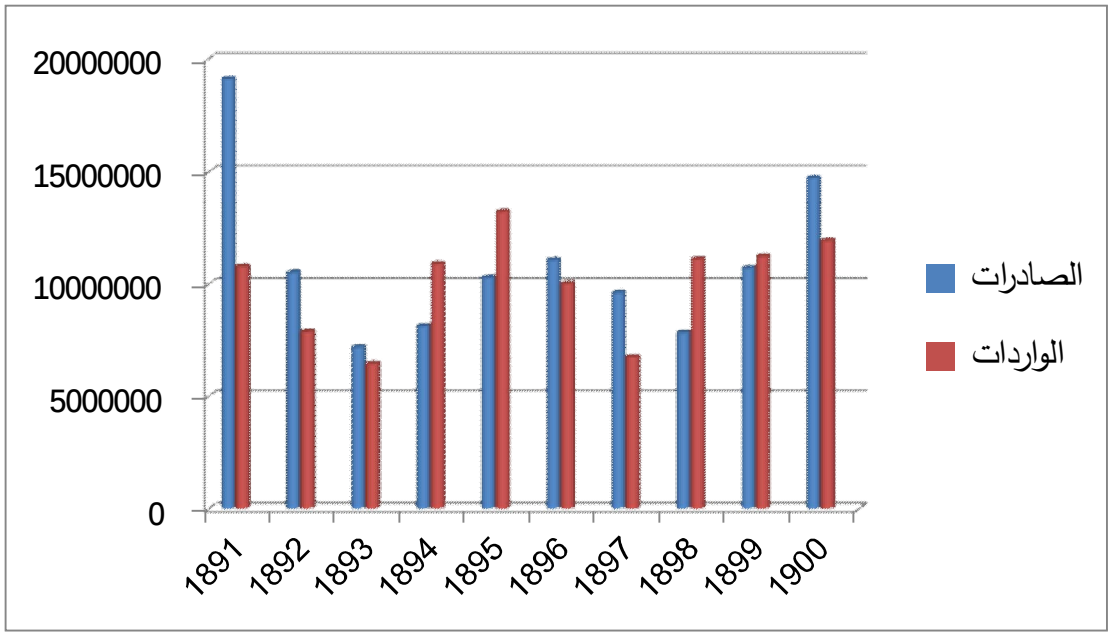

الشكل 2: أعمدة بيانية توضح قيمة الصادرات والواردات العراقية التقريبية بالروبلات الروسية في الفترة (1901-1910م)

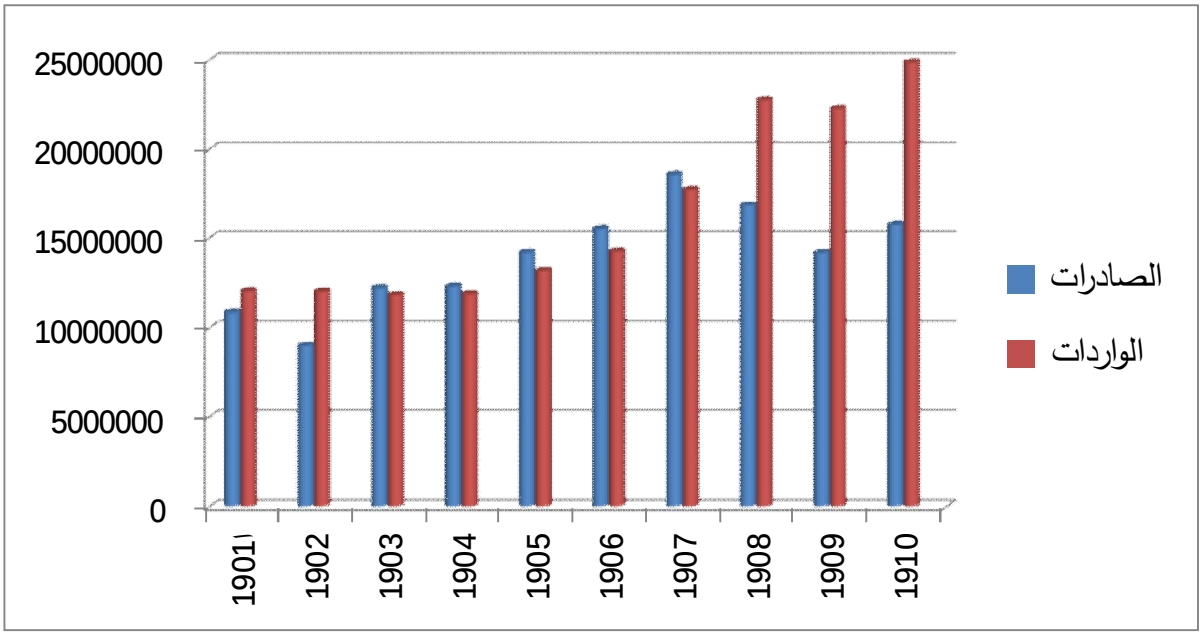

نلاحظ بوضوح من خلال الشكلين 1 و2 الزيادة الكبيرة في حجم الواردات العراقية قي فترة قصيرة حيث تجاوزت 24.000.000 روبل روسي في العام 1910م، بعدما كانت في العامين 1893و1897م في حدود 6.000.000 أي تضاعفت القيمة أربع مرات، ونفس الحال بالنسبة للصادرات خلال نفس الفترة حيث تجاوزت قيمتها 10.000.000 في أغلب السنوات بعد انتهاء القرن التاسع عشر، في حين لم تتجاز 7000.000 في أغلب السنوات للعقد الأخير للقرن التاسع عشر .

وقد ذكرت بعض المصادر أنه منذ عام 1859م ارتفعت نسبة الواردات من الهند عن النصف الأول من القرن 19م، لا سيما المصنوعات البريطانية بشكل واضح، وقد تجاوزت قيمتها الإجمالية 904.499 جنيه استرليني خلال تلك السنة، ويعود ذلك الارتفاع الى الطلب المتزايد للولايات العراقية على الأدوات والمصنوعات الأوربية التي تأتي عن طريق بومباي، بعد وصولها من أوروبا الى الهند بحراً. خاصة بعد انخفاض كمية البضائع المصنعة في أوروبا في أسواق الولايات العراقية بسبب المخاطر التي كانت تتعرض لها القوافل التجارية، التي تنقل مثل تلك البضائع، في الطريق بين بغداد وحلب مما أدى إلى الاعتماد على البضائع الاوربية المستوردة عن طريق الهند. وقد ساعد ذلك على نشاط التجارة بين العراق والهند. كما كان لوفرة رأس المال المحلي، الناجم عن بيع التمور والخيل والبغال الى الدول الاخرى، اثرا كبيرا على نشاط تجارة العراق الخارجية [12].

ملامح وعوامل تطور التجارة الخارجية العراقية أواخر العهد العثماني (1869-1918م)

هذا، وقد نشطت حركة التجارة البحرية في الخليج العربي بعد تأسيس قناة السويس عام 1869م، ومنها العراق ففي الفترة الواقعة ما بين 1869-1913م، زادت قيمة البضائع التي استوردتها العراق من المصنوعات القطنية من متوسط 51.000 جنيه استرليني في الفترة 1868-1872م الى 1.128.000 جنيه استرليني غي الغترة 1897-1899م، ثم ارتفعت الى 3.066.000 جنيه في الفترة 1907-1909م، وبلغت عام 1913م 3.264.000 جنيه إسترليني، والصادرات من 218.000 إلى 2.593.000 جنيه إسترليني. وفيما يتعلق بالتجارة البرية نلاحظ أن هناك حركة نشاط تجاري بين العراق والدول المجاورة ففي الفترة ما بين1864-1869م كانت قيمة متوسط الصادرات إلى إيران 5500 جنيه إسترليني وأكثر من ذلك بالنسبة لقيمة الصادرات العراقية إلى سوريا والولايات العثمانية الأخرى، وفي عام 1878م بلغت قيمة الواردات من إيران 103.000 جنيه إسترليني. وفي عام 1908م بلغ متوسط قيمة الواردات من "الأناضول" 43.000 جنيه إسترليني، وقيمة واردات الخليج العربي 27.000 جنيه، بينما بلغ مجموع قيمة الصادرات إلى "الأناضول" 54.000 جنيه إسترليني[13].

ونتيجة لهذا التطور والتنوع في حجم المبادلات التجارية للعراق خارجيا تأثر الإنتاج الزراعي بشكل بسيط أول الأمر بهذه العوامل، لكن سرعان ما تحول هذا التأثر من شكله البسيط إلى الواسع، خاصة من المناطق القريبة من المدن، إذ ازداد الطلب على المنتجات الزراعية لأغراض التصدير، فأدى هذا إلى مضاعفة الإنتاج، ومن ثم زيادة الارتباط بالسوق الرأسمالية من خلال استيراد الآلات الزراعية، وظهور مؤسسات حديثة وضعت في خدمة التجارة الخارجية. وعليه أصبح للتجارة الخارجية السيادة، وهذا بدوره عزز دور الرأسمال الأجنبي، وعلى وجه الخصوص الشركات البريطانية التي كانت تمتلك الخبرة الواسعة والإطلاع في ميادين الإنتاج والنقل والتسويق، حتى غدت بريطانيا سوقا رئيسية لصادرات العراق[14].

وكنتيجة لهذا الارتباط بدأ الإنتاج المحلي يتأثر بتقلبات السوق العالمي، ويخضع لتيارات الأسعار العالمية، وعلى هذا، يخلص توماس بالوك إلى نتيجة مفادها: " أن التجارة الخارجية، كانت الطريق الأول للنفوذ الاقتصادي الاستعماري في العراق "[15]، وأسهمت وسائل التحديث، التي دخلت العراق، من ملاحة تجارية وبريد وبرق، في إرساء دعائم " السوق المحلية الواحدة "، بعد أن كانت تعاني مشاقا وصعوبات جمة في التبادل البضائعي، بين أجزاء القطر، حيث كان رؤساء العشائر يطالبون بالضريبة، عن كل بضاعة تمر في " ديرتهم "، أما المنتجون الزراعيون، فكانوا يعمدون إلى استخدام الفائض من إنتاجهم في أغراض عدة، لصعوبة تصريف بضاعتهم، وذلك لبعدهم عن طرق الاتصال بالمراكز التجارية.

وتعرضت تجارة العراق، جراء ارتباطها بالسوق الرأسمالية، لعدم الاستقرار فكانت أسعار المواد المستوردة تعاني من التقلبات المفاجئة، مما أدى بعدد من التجار إلى إشهار إفلاسهم . وكان اليهود يمثلون الغالبية في طائفة التجار المحليين،

حيث حصلوا على مكانتهم التجارية هذه، بفعل التنشئة الاجتماعية السائدة عندهم، فالمهنة التقليدية لديهم هي التجارة وإقراض المال بالربا، كما ساهم تفضيلهم في شغل الوظائف الى جانب النصارى من قبل الشركات التجارية الأوروبية وبعض التجار من غير اليهود في تعزيز مكانتهم في الوسط التجاري، حتى أنهم تمكنوا من الحصول على نصف مقاعد الهيئة الإدارية لغرفة التجارة، التي تأسست في بغداد عام 1910م، وتنامي نفوذ اليهود وثرواتهم نتيجة لممارستهم الاحتكار التجاري ورفع الأسعار حسبما تقتضي مصالحهم[16]. فراحوا يوسعون نشاطهم التجاري وقاموا بفتح محلات البقالة والعقاقير وتجارة الحديد، والقهوة والصفيح وأنواع السكر والنحاس، وزادت تجارتهم مع النمسا وألمانيا، فصدروا الصوف والجلود والصمغ والسجاد، ووصل عدد الشركات اليهودية المنتمية إلى بغداد في مدينتي مانشستر ولندن إلى عشرين شركة .

ويجدر بنا التوضيح الى أن وصف الانتعاش الاقتصادي الذي أطلق على حقبة ما بعد منتصف القرن التاسع عشر لا يعد مبررا كافيا لجعلنا نتصور أن الأوضاع التجارية كانت تسير بصورة نموذجية، لا تشوبها أي معيقات، وإنما الوصف بقصد به النقلة وحدها بشقيها الكمي والكيفي، والتي يمكن اعتبارها سببا رئيسيا في تحديد معالم النشاط التجاري عموما بحلته الجديدة الذي شهده العراق في تلك الحقبة خاصة التجارة الخارجية .

2- المبادلات التجارجية العراقية مع بلدان العالم خلال الفترة (1869-1918م) :

لقد كان التعامل التجاري للعراق متنوعا ومتعددا أي شرقا مع الهند والصين واليابان وايران كما تعامل مع أغلب البلدان الأروروبية كبريطانيا وفرنسا وبلجيكا والنمسا والمجر وتعامل أيضا مع الولايات المتحدة الأمريكية وهو ما يثبت التطور الحاصل خلال هذه الفترة من توسع دائرة الشركاء التجاريين ومن خلال الأرقام والاحصائيات[17] .

أ-المبادلات التجارية العراقية مع بريطانيا: بدأت الشراكة التجارية مع البريطانيين قبل القرن الثامن عشر منذ معاهدة الامتيازات الأنكلو-عثمانية في العام 1675م[18]، التي سمحت بحرية الحركة والتنقل للتجار البريطانيين ومنحهم اعفاءات ضريبية، فأخذت بريطانيا توسع نفوذها في العراق حتى أصبحت المتعامل التجاري الأول مع بداية النصف الثاني للقرن التاسع عشر من حيث الصادرات والواردات .

الجدول 1: جدول النسب المئوية للمبادلات التجارية البريطانية مع العراق في الفترة 1909-1913م[19]

السنة / البضائع	1909م	1910م	1911م	1912م	1912م
الصادرات	%33.4	%38.6	%38.6	%30.7	%32.6

الواردات	%55.8	%48.5	%45.1	%50.1	%45.1

الشكل3: أعمدة بيانية توضح قيمة المبادلات التجارية العراقية مع لبريطانيا بالليرة الاسترلينية في الفترة (1910-1913م)

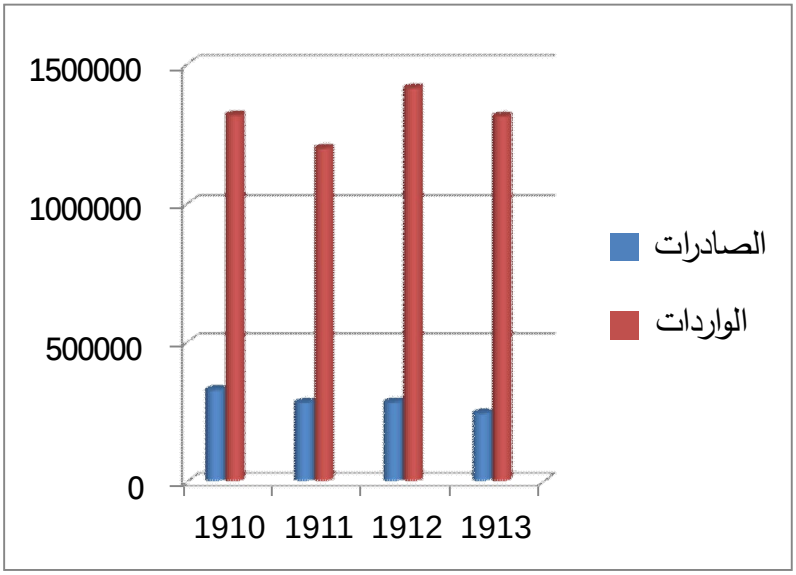

ب-المبادلات التجارية مع باقي البلدان الأوروبية: تعاملت العراق تجاريا خلال فترة الدراسة مع عدة بلدان أوروبية أخرى منها فرنسا التي وصلت في بعض الأحيان لأن تكون ثاني أكبر متعامل بعد بريطانيا فكانت العراق تستورد من فرنسا بعض الأقمشة الحريرية المصنوعة في ليون، والسكر قوالب، والبن والكبريت، والكحل والشمع وغيرها[20]، وقد كانت أغلب صادرات العراق الى فرنسا هي جلود الغنم والماعز والأصواف بمختلف أنواعها، وكانت في مجملها بين زيادة ونقصان بسبب منافسة عدة بلدان لها، فكانت مثلا صادرات العراق لفرنسا 113.539 جنيه استرليني العام 1911م، وتضاعفت عام 1912م ووصلت الى 222.825 جنيه، ثن نقصت عام 1913م الى 146.532م وكذلك الواردات بلغت 7.2998 جنيه استرليني عام 1911م وانخفضت عام 1912م الى 64.005 جنيه عام 1912، ثم ارتفعت عام 1913م الى 82.176 جنيه استرليني[21]. كما كانت دولة النمسا والمجر من البلدان التي تورد للعراق الكثير من البضائع كالأقمشة الصوفية والشال وورق السجائر وورق الكتابة والسكر البلوري والمسحوق والخزف والمصابيح الكهربائية وغيرها، فوصلت قيمة البضائع المستوردة من هذا البلد الى العراق عام 1911م 232.381 جنيه استرليني وعام 1912م 206.801، وازدادت عام 1913م الى 264.234 جنيه استرليني ، في حين صادرات العراق اليه لم تكن بكثرة الواردات ولم تتجاوز الـ 20.000 جنيه الا في العام 1913م .

ملامح وعوامل تطور التجارة الخارجية العراقية أواخر العهد العثماني (1869-1918م)

ونفس الحال مع دولة النمسا والمجر فان بلجيكا أيضا كانت تورد للعراق الكثير من البضائع مثل السكر بأنواعه والأقمشة الصوفية والشمع أيضا، اضافة الى زجاج النوافذ ووالثقاب[22] فبلغت وارداتها عام 1911م مبلغ 183.921 جنيه استرليني، وتضاعفت عام 1913م فوصلت الى 328.719 جنيه، أما الصادرات العراقية اليها فبلغت عام 1913م 23.610 جنيه استرليني فقط[23] .

أما ألمانيا فيمكن القول أنها من البلدان التي توسعت تجارتها في العراق أواخر القرن 19 وبداية القرن الـ20 بشكل كبير حتة صارت تنافس بريطانيا وقد أوردت الاحصائيات هذه المزاحمة لها حيث كانت تستورد من البضائع العراقية التمر والعفص والأصواف واللوز والجلود وريش الطيور وغيرها[24]، وبلغت هذه الصادرات عام 1906م 100.600 جنيه استرليني، وتضاعفت أكثر من 3 مرات عام 1912م فبلغت 375.760 جنيه، قبل أن تنخفض قليلا عام 1913م الى 226.112 جنيه استرليني ، أما الواردات العراقية من البضائع الألمانية فكانت تزايدها يتضاعف عدة مرات كل عام مع مطلع القرن الـ20م حيث كانت عام 1906م مبلغ 108.650 جنيه، فتضاعفت أكثر من 5 مرات ووصلت الى 528.415 جنيه استرليني عام 1912م ثم 1.957.489 جنيه عام 1913م وكانت تشمل السكر والبن والنحاس وأقمشة الحرير والصوف والكتان والأواني الخزفية والمراياوالمضخات وماكينات السقي وأسرة الحديد وغيرها .

ج-المبادلات التجارية العراقية مع البلدان الآسيوية: كانت أكثر البلدان تعاملا تجاريا مع العراق هما الهند وايران بحكم التاريخ، وكذلك الجغرافيا القريبة اضافة الى الصين واليابان بدرجة أقل، فكانت الهند تورد الى العراق عدة بضائع أهمها التوابل المختلفة كالفلفل والقرنفل والزنجبيل، والشاي والسكر البلوري والبن والقطنيات والغزل وأخشاب الصندل والتمر الهندي وغيرها . أما اليابان والصين فكانتا توردان للعراق الثقاب وأقمشة الحرير والجوارب وغزل الحرير وغيرها معظمها من اليابان، وقد استوردت العراق من البلدان الثلاث في عام 1910م ما قيمته 664.147 جنيه استرليني ، وفي العام 1911م ما قيمته 740.565 جنيه، لكن انخفضت بشكل كبير في العام 1913م الى 57.276 جنيه استرليني.

أما صادرات العراق الى الهند فأغلبها حبوب التي بلغت قيمتها 36.000 جنيه اسنرليني بين عامي 1909 و1911م، لكنها ارتفعت أربع مرات عام 1912م لتصل الى 159.441 جنيه استرليني ، ويذكر أن الهند تصدرت أكبر المتعاملين التجاريين مع العراق لاحقا أثناء فترة الحرب العالمية الأولى، أما قيمة الصادرات الى الصين فبلغ معدلها بين عامي 1909م و1913م ما قيمته 104.089 جنيه استرليني .

أما ايران البلد الجار للعراق فقد كانت تعتمد في وارداتها للبضائع الأوروبية والهندية التي سبق ذكرها عن ميناء البصرة حيث بلغت صادرات العراق لايران عام 1909م 1.259.138 جنيه استرليني، ووصلت 1.433.201 جنيه عام 1910م وفي العام 1911م كانت 1.236.691 جنيه استرليني ، ثم انخفضت قليلا عام 1912م الى 962.833 جنيه . أما الواردات العراقية من البضائع الايرانية فقد كانت الجواهر والفضة والحرير والفواكه اليابسة والفواكه الطرية والسمن والقطن والأفيون حيث بلغت عام 1909م ما قيمته 321.662 جنيه استرليني ، وفي العام 1910م كانت 280.188 جنيه، وبلغت 206.699 جنيه عام 1912م، وارتفعت ثانية عام 1913م الى 302.087 جنيه استرليني[25] .

د-**المبادلات التجارية العراقية مع روسيا وأميركا:** منذ تأسيس أول قنصلية لروسيا ببغداد عام 1881م بدأت التجارة الروسية مع العراق تأخذ شكلا مختلفا وتزداد وتتوسع من عام لآخر فقد كانت روسيا تستورد من العراق عدة بضائع أهمها التمر وجلود الحملان حيث بلغت عام 1908م 31.706 جنيه استرليني وتضاعفت عام 1912م الى 76.658 جنيه، ثم وصلت 98.129 ليرة استرلينية عام 1913م، أما واردات العراق من هذه البلاد فقد كانت البترول الروسي وألواح الخشب وأواني الشاي وغيرها وبلغت الواردات الروسية عام 1908م89.761 جنيه استرليني، وفي العام العام 1912م بلغت 111.543 جنيه، وبلغت عام 1913م 118.625 جنيه استرليني

ونفس الحال ينطبق على أميركا التي تزايد اهتمامها بالسوق العراقية أواخر القرن ال19م فقط فأصبحت تستورد من العراق الأصواف والعفص وعرق السوس والجلود فبلغت صادرات العراق لها عام 1911م 229.908 جنيه استرليني و249.586 ليرة عام 1912م ووصلت العام 1913م الى 311.023 جنيه استرليني، أما واردات العراق منها فهي قليلة جدا لم تذكر المصادر سوى البترول والنحاس فقط .

نذكر أخيرا أن للعراق مبادلات تجارية أيضا مع بعض الولايات العثمانية كالشام دمشق وحلب، ومع عاصمة العثمانيين ومصر، أغلبها كان مع الشام بحكم قرب المسافة لكن الأرقام كانت ضئيلة مقارنة بالبلدان التي ذكرناها سابقا، لذلك لم تتوفر الاحصائيات الدقيقة لتلك المبادلات التجارية .

وفي اطار بحثنا عما تمثله المبادلات التجارية لكل دولة من الدول التي ذكرناها مع العراق من حيث الصادرات والواردات لم نحصل الا على النسب المئوية لعام 1918م، والتي كانت فيها الهند صاحبة أكبر نسبة بسبب تداعيات الحرب العالمية الأولى، وصعوبة التبادل التجاري مع أوروبا والتي نوردها فيما يلي:

ملامح وعوامل تطور التجارة الخارجية العراقية أواخر العهد العثماني (1869-1918م)

الشكل4:النسب المئوية لواردات العراق من الخارج خلال العام 1918م

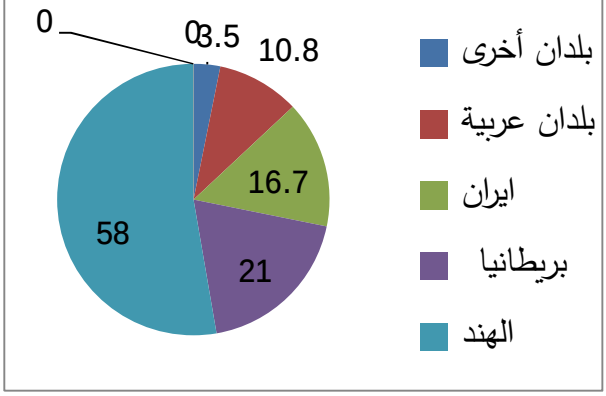

الشكل5:النسب المئوية لصادرات العراق الى الخارج خلال العام 1918م

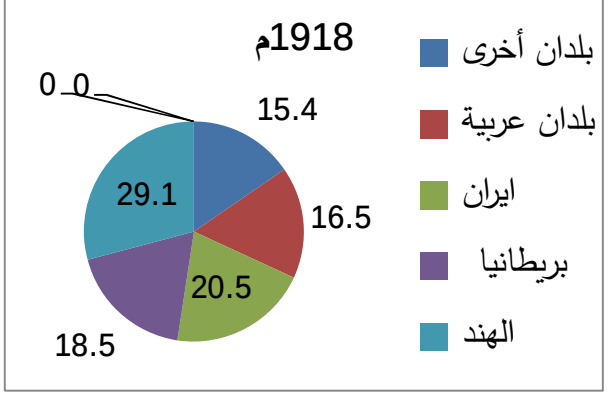

3-عوامل نطور التجارة الخارجية العراقية:

أ-العوامل الداخلية:

1)-تطور الملاحة النهرية : كان استخدام البواخر في العراق عاملا رئيسيا في ازدهار التجارة العراقية الداخلية والخارجية اذ مكن التجار من توزيع منتوجاتهم المستوردة عن طريق ميناء البصرة على كل المناطق العراقية عن طريق النقل النهري، كما مكنهم أيضا من ايصال بضائعهم الى ميناء البصرة، ومن ثم تصديرها الى الخارج . وقد كان أول من فكر في استخدامها الوالي رشيد باشا الكوزلكلي(1853-1857م) لكن أول استخدام للبواخر في العراق كان عام 1858م، أي بعد وفاته، ورغم اندهاش العراقيين عند رؤيتها أول مرة الى أنه سرعان ما أصبح مرورها في نهري دجلة والفرات أمرا عاديا، وبشكل منتظم حيث تنقل الركاب والبضائع المختلفة فأعطت نفسا مهما للتجارة العراقية[26]، وقد سيطرت شركة لنش كومياني البريطانية على النقل النهري الى غاية بداية القرن العشرين تقريبا[27] . كذلك نشطت بشكل ملحوظ حركة السفن البخارية من والى العراق عبر ميناء البصرة وهو ما تؤكده الاحصائيات منذ أواخر القرن 19م، فيما تراجعت أعداد السفن الشراعية التي كانت الوسيلة الرئيسية للنقل البحري قبل تلك الفترة، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول 2: جدول يوضح أعداد السفن التي زارت ميناء البصرة خلال الفترة من 1887الى 1910م

السنة / نوع السفن	1891-188م	1896-189م	1901-189م	1906-190م	1910-190م
البخارية	110	125	111	153	190
الشراعية	603	620	566	597	422

2)-اصلاحات مدحت باشا(1869-1872م): يلقبه العراقيون بالمصلح لما قام به من اصلاحات مست كل مجالات الحياة في العراق، في المجال السياسي أجرى الانتخابات، ومكن الشعب من اختيار ممثليه وسمح بتمثيل الأقليات، ونجح في استتباب الأمن في ربوع البلاد، وقضى على سطوة العشائر فاستعاد هيبة الدولة، والمجال الثقافي والاجتماعي أقام المدارس والمرافق الصحية والخيرية، وأنشأ المعامل، كما قام باصلاح طرق المواصلات البرية والنهرية، وتعد اصلاحاته الاقتصادية كنظام الطابو الذي جعل العشائر تستقر في أماكن محددة، وهذا جعل أعداد غير قليلة من أبناء العشائر التي استقرت يعملون بالزراعة، مما أدى بدوره إلى زيادة إنتاج بعض المحاصيل الزراعية، فقام بعض التجار اثر ذلك بتصدير الفائض من الإنتاج إلى الخارج مما ساعد على نشاط تجارة التصدير[28].

في مجال تنشيط التجارة أهم تلك الاصلاحات حيث ألغى عام 1869م العديد من الضرائب التي عدها عقبة أمام تحسن الوضع الاقتصادي في الولايات والمدن العراقية، ومنها ضريبة الاحتساب التي كانت تفرض على السلع التي تدخل المدينة لبيعها في الأسواق، و"ضريبة خمس الحطب" المفروضة على الوقود الذي يجلب الى المدينة، و"ضريبة رؤوس البقر" المفروضة على سواقي الري الخاصة بالمزارعين. وبذلك فقد وفر بذلك مناخا صحيا وملائما لممارسة التجارة وتطورها فكانت فترة حكمه عاملا مهما في تنشيط التجارة الخارجية والداخلية على حد سواء .

3)-استخدام التيلغراف والبريد: بعد اتفاق بين الحكومتين البريطانية والعثمانية نصب المهندسون البريطانيون أول خط تيليغراف في العراق عام 1861م[29]، يربط بين بغداد والأستانة وفي نفس العام مدت الخطوط التيليغرفية بين بغداد والموصل لتمتد لاحقا بين المناطق العراقية، وتم ربطها بالبلدان الخارجية، وقد ساعد تطور الاتصالات في العراق على تنشيط التجارة بشكل كبير اذ مكن التجار من التواصل دون الحاجة للتنقل فوفر الوقت وحدد احتياجات المناطق المختلفة من البضائع المصنعة الأوروبية خاصة، والتعرف على أهم البضائع العراقية التي يتم تصديرها . كما أن البريد الذي استخدمه البريطانيون بين الهند والعراق عبر شركة الملاحة، وكذلك البريد الهجين الذي أنشأته الشركة الهندية البريطانية الشرقية قبل ذلك عبر البر منذ العام 1842م، دورا كبيرا في تنشيط حركة التجارة الخارجية للعراق .

4)-دور الغرفة التجارية: تأسست مطلع القرن العشرين قبل العام 1908م حسب يوسف رزق الله غنيمة[30]، وفي العام 1910م حسب ما أورده يعقوب يوسف كورية[31]، ومهما يكن فانها تعد أهم هيئة يتجمع بها تجار العراق بهدف ترقية التجارة بشقيها الداخلي والخارجي تضم مجموعة من التجار المنتخبين، وتقوم بتقديم توصيات للجهات الرسمية التي من شأنها تحسين أوضاع التجارة والتجار، وتضمن حقوقهم وتدافع عنها، ومن التوصيات التي تقدمها للسلطات نذكر على

سبيل الذكر لا الحصر تحديد الرسوم الجمركية، وتحسين الطرق التجارية، وتوسيع شبكة البريد والتيلغراف، وانشاء الجرائد التجارية وغيرها، وقد كان لهذه الهيئة دور بارز في تحسين أوضاع التجارة بشكل ملحوظ منذ تأسيسها مما انعكس ايجابا على المبادلات التجارية الخارجية للعراق .

5)-**نشأة البنوك في العراق**: مع ازدياد وزخم الأنشطة التجارية والمالية في العراق في النصف الثاني من القرن 19م كان من الضروري فتح بنوك في العراق لمواكبة تطور ركب الأسواق المالية العالمية، ولذلك تم تأسيس أول بنك في بغداد عام 1889م، وهو فرع فقط من البنك العثماني الذي تأسس العام 1856م. وتؤكد أغلب الدراسات أن يهود العراق كانوا يسيطرون على جميع الأنشطة المالية والمصرفية في البلاد، لذلك قام العراقي اليهودي خضوري زلخة بتأسيس أول مصرف يهودي أهلي عراقي ببغداد عام 1899م[32]، كما أسس خضوري زلخة شبكة مالية في لندن وبيروت ودمشق والقاهرة . وفي العام 1909م قام يهودي آخر يسمى يعقوب حسقيل ساسون بفتح البنك الشرقي(Eastern Bank) في لندن، كما قام في عام 1912م بفتح فرع له في بغداد، ثم فتح فروعا له في البصرة والموصل وكركوك وغيرها من المدن العراقية[33]، ويعد فتح البنوك في العراق عاملا رئيسيا في تنشيط التجارة الخارجية العراقية حيث مكن التجار من تحويل أموالهم من والى العراق بطريقة سلسة وآمنة، كما شجع على الاستثمار في البلاد بشكل عام .

6)-**اقبال العراقيين المتزايد على البضائع الأوروبية المصنعة**: كانت أوروبا بفضل الثورة الصناعية سباقة الى انتاج كل المواد المصنعة من آلات وأدوات ومعدات التي تسهل عيش وتأقلم الانسان مع حياته اليومية، كالمأكل والملبس ووسائل النقل وكل أدوات ووسائل الرفاهية التي يستعملها الانسان، وكانت الشعوب الأخرى تتأثر بنمط عيش الانسان الأوروربي لذلك استطاعت البلدان الأوروبية تسويق بضائعها المصنعة مقابل استيراد المواد الخام، وكانت السوق العراقية احدى الأسواق التي غزتها البضائع الأوروبية وسرعان ما ازداد الطلب في هذه السوق بشكل لافت على تلك البضائع حتى أصبحت كل البيوت العراقية لا تخلو من مصنوعات قادمة من أوروبا (آلات التصوير الفوتوغرافي، المذياع، المطابع، المعدات والآلات الزراعية، المحركات البخارية المستعملة في شتى المجالات...الخ) وهو الأمر الذي زاد من تنشيط التجارة الخارجية بين العراق والبلدان الأوروبية لاسيما أواخر القرن 19 والربع الأول من القرن الـ 20م .

ملامح وعوامل تطور التجارة الخارجية العراقية أواخر العهد العثماني (1869-1918م)

الشكل 6: منحنيات بيانية توضح تزايد بعض واردات العراق خلال الفترة (1891-1910م)

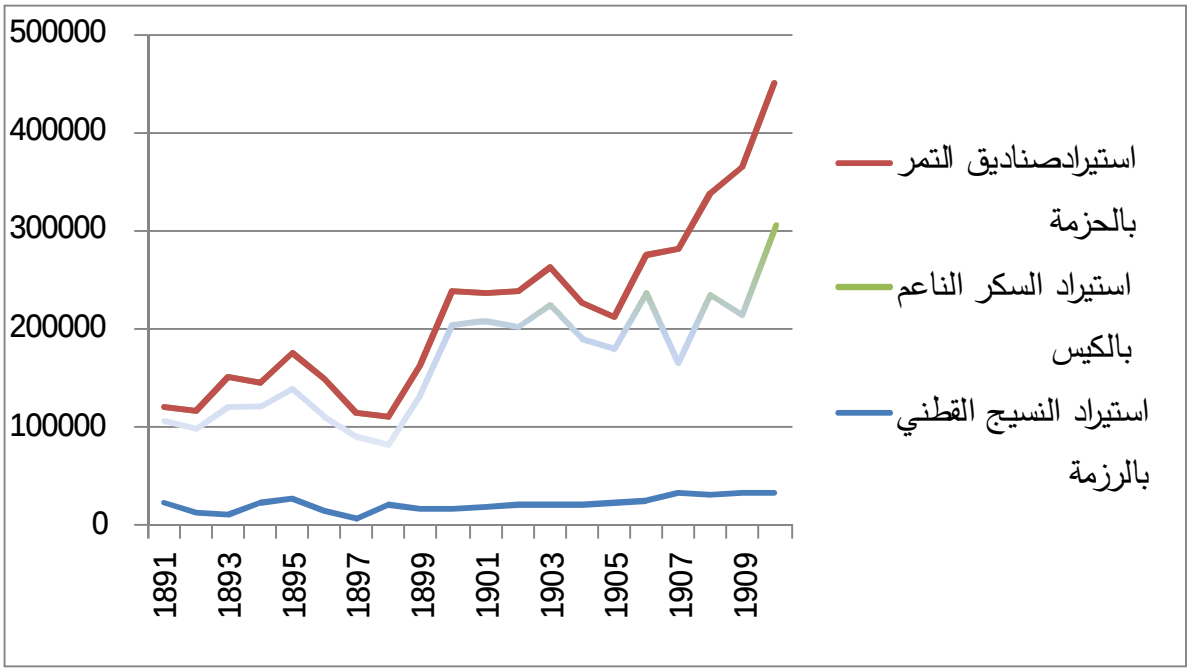

7)-زيادة المنتجات الزراعية والحيوانية العراقية: يعتبر كثير من الباحثين أن نهاية القرن 19 وبداية القرن الـ20 شهدت الزراعة العراقية بعض التطور مقارنة بالفترات السابقة[34]، لعدة أسباب لعل أهمها الاستقرار الأمني النسبي الذي شهدته البلاد في تلك الفترة، كما أن تطور وسائل النقل والتخزين وتنظيم ملكية الأراضي في العام 1864م شجع المزارعين العراقيين على استغلال مزيد من الأراضي الصالحة للزراعة كما أدخل بعض المزارعين العراقيين من ملاك الأراضي بعض المعدات الزراعية الحديثة وكان ذلك على يد اليهودي العراقي مناحيم دانيال عام1908م الذي استقدم مهندسا زراعيا نمساويا، واستورد أحدث الوسائل والآلات الزراعية الحديثة، وأنشأ مزرعة نموذجية في أراضيه بقضاء الهندية بلواء الحلة، وكانت تلك أول محاولة في العراق لادخال الطرق الحديثة في الزراعة، ليحذو حذوه الكثير من المستثمرين أصحاب الأراضي الزراعية [35].

كما أن المنتجات الزراعية والحيوانية الموجهة للتصدير شهدت ازديادا أكبر من المنتجات الموجهة للسوق المحلية نظرا للربح الذي تدره عن المنتجين ومن هذه المنتجات نذكر التمور والحبوب خاصة الحنطة والشعير والجلود والأصواف وغيرها، وقد كان لهذه الزيادة في المنتجات الزراعية الموجهة للتصدير أن تساهم بشكل ملحوظ في حركة التصدير وبالتالي المساهمة في تنشيط التجارة الخارجية العراقية ، وفي ما يلي جدول بوضح تزايد تصدير التمر العراقي منذ العام 1879م الى غاية العام 1910م:

الجدول 3: جدول يوضح تزايد تصدير التمر العراقي الى الخارج خلال الفترة (1879-1910م)[36]

بعدل سنوات / الوحدة	1879-1983	1894-1887	1888-1891	1892-1896	1897-1901	1902-1906	1907-1910
صندوق	105590	257830	538750	588880	738630	98867	1306450
سلة	56660	40690	423620	490900	436480	533440	336900
كيس	-	-	4760	14740	17940	16600	41040

نلاحظ من خلال أرقام الجدول أن كميات التمر العراقي المصدرة للخارج تضاعفت عشر مرات قي ظرف ثلاثين عاما حتى أن المساحات المخصصة لزراعة النخيل تضاعفت خمس مرات حسب أغلب المصادر التاريخية نتيجة الطلب المتزايد عن هذه المادة، كما أن العديد من المنتجات الزراعية الأخرى تضاعفت صادراتها مثل ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل 7: منحنيات بيانية توضح تزايد بعض صادرات العراق خلال الفترة (1891-1910م)[37]

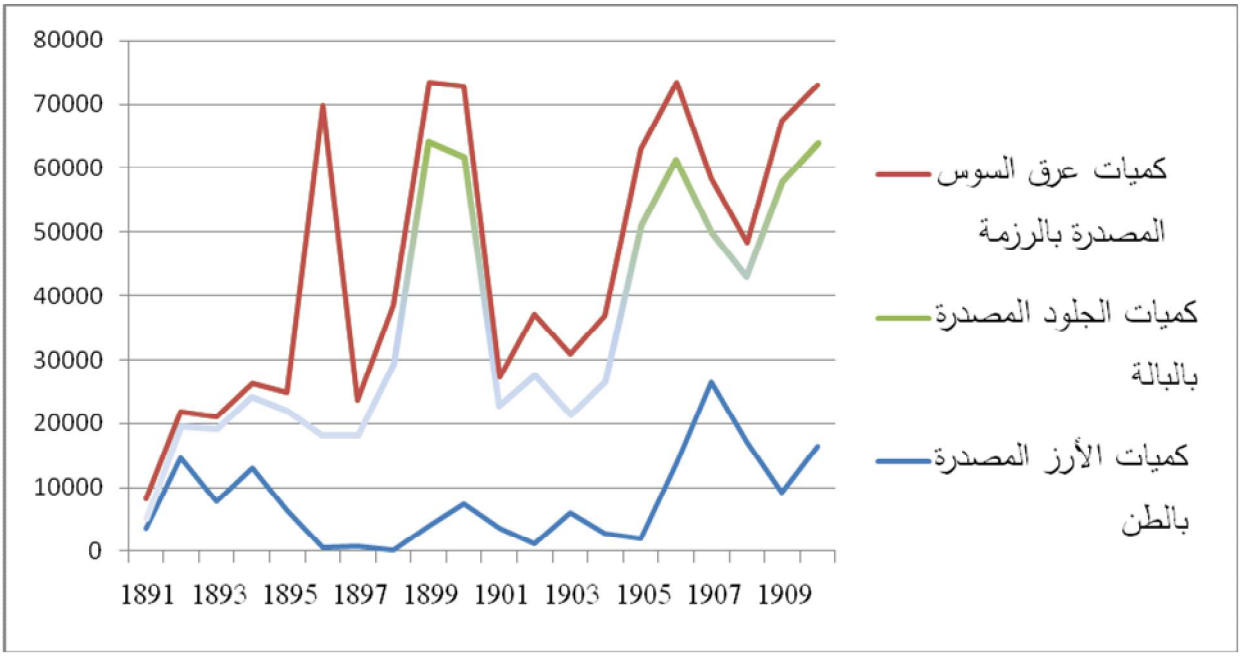

يوضح الشكل 6 أن كميات عرق السوس وكذلك الجلود المصدرة زادت عدة أضعاف مع مطلع القرن العشرين مقارنة بما كانت عليه العام 1891م رغم انخفاضها في بعض الأحيان الا أنها لم تهبط تحت حاجز 20000 رزمة بالنسبة لعرق السوس و20000 ألف بالة بالنسبة للجلود، أما الأرز فلم ينزل تحت حاجز 10000 طن منذ العام 1901م، وهذا ما يدل عن الزيادات الملحوظة في تلك البضائع .

8)-**تكوين وتخريج المترجمين في العراق:** شهد العراق في النصف الثاني من القرن التاسع عشر انتشارا واسعا للتعليم الحديث بدأ مع فتح الأقليتين الدينيتين اليهودية والنصرانية لمدارس حديثة بوسائل ومناهج متطورة ومواكبة لتطور التعليم في أوروبا، ومن هذه المدارس مدارس جمعية الأليانس في بغداد والموصل[38]، وكذلك مدارس الارساليات التنصيرية التي انتشرت أيضا في بغدادد والموصل وأقضيتهما، ثم البصرة لاحقا، وقد كان لهذه المدارس دور كبير في تكوين وتخريج المترجمين نظرا لتركيزها في مناهجها الدراسية على تعليم اللغات الأجنبية المختلفة خصوصا الانجليزية والفرنسية، مع استعانتها بطاقم تربوي متخصص الأمر الذي سمح باعداد فئة من الشباب المثقف القادر على اتقان عدة لغات، فاتجهوا الى عدة مجالات اقتصادية أهمها العمل في قطاع التجارة، فاعتمدت غليهم الشركات الأوروبية كوسطاء ووكلاء تجاريين بين شركاتهم والتجار العراقيين، وقد ساعد هذا العامل على تنشيط التجارة الخارجية بشكل واضح نتيجة المرونة التي أصبحت تسير بها المبادلات التجارية .

ب-العوامل الخارجية:

1)-**فتح قناة السويس:** تم فتح هذه القناة المصرية في عهد الخديوي اسماعيل عام 1869م[39]، لتربط البحر الأبيض المتوسط بالبحر الأحمر عن طريق شراكة بريطانية فرنسية ومصرية لتقاسم عائدات هذا المشروع، وقد كان لفتح هذه القناة انعكاسا ايجابيا بشكل عام على التجارة بين أوروبا والبلدان الشرقية حيث وفرت الوقت والتكاليف في ايصال البضائع المختلفة من والى أوروبا، وقد استفادت التجارة الخارجية العراقية من فتحها فزادت صادرات العراق وارداته بشكل لافت، حيث أصبح وصول البواخر من ميناء البصرة الى البحر الأبيض المتوسط أكثر سهولة من ذي قبل فازدادت التجارة الخارجية العراقية حيوية ونشاطا، ففي الفترة الواقعة ما بين (1869-1913م) زادت قيمة البضائع التي استوردتها الولايات العراقية من متوسط قدره (152.000) الى (3.264.000) جنيه إسترليني، كما زادت الصادرات من (218.000) إلى (2.593.000) جنيه إسترليني[40].

2)-**اصلاحات الدولة العثمانية خاصة قانون خفض التعريفة الجمركية:** اتجهت الدولة العثمانية بكل أجهزتها الى تبني اصلاحات كبيرة في القرن التاسع عشر بدأت بخط شريف كلخانة عام 1839م، أتبعته بالخط الهمايوني عام 1856م، بالاضافة الى عدة اصلاحات تخص الادارة والاقتصاد والتجارة مثل قانون الأراضي 1864م، وعدة قوانين تنطيمية أخرى منها قانون خفض التعريفة الجمركية عن الصادرات من الولايات العثمانية الذي أصدرته الحكومة العثمانية عام 1861م في اطار الاصلاحات العامة، وكان الهدف من صدوره هو تنشيط التجارة الخارجية في الولايات العثمانية، وتخفيف الأعباء

الضريبية عن كاهل التجار، وقد كان لهذا القانون انعكاسات ايجابية كبيرة عن الحركة التجارية لعدة ولايات عثمانية ومنها العراق مع البلدان الأوروبية[41] .

3)-الثورة الصناعية في أوروبا وغزو البضائع الأوروبية للأسواق العالمية: شهدت أوروبا منذ نهاية القرن السادس عشر ثورة صناعية كبرى تجلت في جميع الصناعات تقريبا، وهو ما مكن البلدان الأوروبية من تحقيق مكاسب مالية ضخمة نتيجة لتصديرها المنتوجات الصناعية المختلفة، وكانت تلك المنتوجات توجه الى البلدان التي تتوفر بها المواد الأولية حتى يتسنى للبواخر التي تنقل الصادرات من العودة محملة بما تحتاجه الأسواق الأوروبية من مواد أولية وبضائع أخرى مطلوبة قي الأسواق الأوروبية، ومن البلدان التي كانت في دائرة الاهتمام الأوروبي العراق حيث غزت المنتجات الصناعية البريطانية والفرنسية وبدرجة أقل الألمانية والبلجيكية الأسواق العراقية، فساهمت بشكل مباشر في زيادة المبادلات التجارية بين العراق والبلدان الأوروبية.

4)-تجارة فارس مع البلدان الأوروبية عبر ميناء البصرة: من المعلوم أن لبلاد فارس (ايران) نشاطا تجاريا كبيرا مع البلدان الأوروبية منذ عهد الشاه عباس الأول (1588-1623م)، وشهرة طريق الحرير أكبر دليل على ذلك، وقد دأبت جكومات بلاد فارس في تصدير بضائعها وحتى استيراد البضائع الأوروبية بالاعتماد على ميناء البصرة رغم امتلاكها لموانىء خاصة بها أشهرها ميناء بندر عباس وميناء بوشهر، ويعود ذلك لقرب مناطق غرب فارس من البصرة وهو ما يقلل مصاريف النقل والوقت، وقد أكدت عدة دراسات أن نسبة 60% من واردات ميناء البصرة كانت تعبر عن طريق البر الى مناطق غرب فارس فيما تستهلك الأسواق العراقية بمجملها ما نسبته 40% فقط من واردات ميناء البصرة[42]، لذا كان لهذا العامل دور كبير في تنشيط التجارة الخارجية العراقية بشكل مباشر كما كان له عائدات مالية كبيرة على القطاع عموما .

5)-سياسة الدول الأوروبية في العراق: تبنت البلدان الأوروبية سياسة التدرج في توسيع تجارتها في العراق، فعلى الرغم من نشاط المستثمرين الأجانب، إلا ان قناعتهم بالسوق العراقية لم تكن راسخة بوضوح في بداية القرن التاسع عشر، فهي بنظرهم ما تزال صغيرة ومغمورة، وعليه لم يبادروا إلى انشاء وكالات تجارية، بل اعتمدوا على مجموعة من التجار المحليين، استخدموهم كوكلاء عمولة. وبقيت الفوضى الإدارية تقف عقبة في وجه التجارة، فعلى سبيل المثال، كانت البضائع المستوردة متراكمة في ميناء البصرة، وكان المسئولون عن الشحن، عاجزين عن وضع حل لهذه المشكلة، نتيجة لضآلة حجم طاقة نقل البواخر النهرية، لذا كانت البضائع تتراكم في المستودعات لأسابيع عديدة[43]، بعد ذلك بدأت

ملامح وعوامل تطور التجارة الخارجية العراقية أواخر العهد العثماني (1869-1918م)

سياستهم تتغير بعد تحسن الأوضاع فانشؤا وكالات تجارية وأخذت تلك الوكالات في التوسع وفق ما تسمح به الظروف والمتغيرات على العرض .[44]

خاتــمة:

في الأخير يمكننا أن نستخلص عدة نقاط من خلال بحثنا حول ملامح وعوامل تطور التجارة الخارجية العراقية أواخر العهد العثماني أهمها:

-أولا أن هذه المرحلة(1869-1918م) اختلف فيها حال التجارة عموما، وحال التجارة الخارجية خصوصا مقارنة بالمرحلة التي سبقتها أي الثلاث قرون ونصف الأولى من العهد العثماني (1517-1869م) اذ تطورت بشكل كبير من جميع النواحي نتيجة عدة عوامل سبق ذكرها .

-ثانيا لاحظنا ارتفاعا كبيرا في حجم المبادلات التجارية مع العالم سواء صادرات حيث ارتفعت الى ثلاث وأربع مرات في عدة منتوجات عراقية مثل التمور والحبوب، وأيضا الواردات من مختلف البضائع بالأخص البضائع الأوروبية المصنعة التي شهدت استهلاكا متزايدا في الأسواق العراقية خلال هذه المرحلة .

ثالثا- لعبت الاصلاحات الداخلية في العراق خصوصا في عهد الوالي مدحت باشا (1869-1872م) دورا كبيرا في دفع عجلة الاقتصاد بشكل عام والتجارة بقسميها الداخلية والخارجية وهذا يعود الى التسهيلات الخدماتية وتحسين البنى التحتية في قطاعات عديدة أهمها التقل والاتصالات وتخفيض الضرائب .

رابعا- الدور الكبير الذي لعبته قناة السويس بعد فتحها اذ فتحت أسواق بلدان المشرق الاسلامي على مصراعيها لمختلف البضائع الأوروبية ومنها العراق، حيث ساعدت في وصول هذه البضائع اليه كما ساعدت التجار العراقيين والأجانب على تصدير مختلف المنتجات العراقية .

خامسا- لاحظنا أيضا أن أهم البضائع العراقية الموجهة للتصدير خلال هذه المرحلة هي الحبوب (الحنطة والشعير) والتمور بمختلف أنواعها اضافة الى الصوف والجلود والبذور وعرق السوس، والسجاد، والعفص، والدهن، والصمغ، والوبر، والخيل، وغيرها .

سادسا- لاحظنا أن أهم الواردات العراقية لنفس الفترة هي: المواد المصنعة كالآلات والأجهزة، وأنوال قطنية وصوفية، فحم وقهوة، وكواني، ونيل، وحديد وفولاذ، ونفط، ومكائن، وكبريت، ومأكولات، ورز، وصابون، وعطارية، وقرطاسية، وسكر، وشاي، وتبغ، وأخشاب لصناديق التمر، وأخشاب، وخيوط وغزل، ومواد مختلفة أخرى .

ملامح وعوامل تطور التجارة الخارجية العراقية أواخر العهد العثماني (1869-1918م)

سابعا- نقطة مهمة جدا هي أن هذه المرحلة تميزت بارتباط السوق العراقية بالأسواق الرأسمالية العالمية فأصبح العراق يتأثر بتأثر هذه الأسواق، وينعكس ذلك التأثير على التجارة عموما سواء الداخلية أو الخارجية بل ويؤثر حتى على قطاعي الزراعة في البلاد .

ثامنا- هيمنة بريطانيا المطلقة على دواليب التجارة الخارجية العراقية خلال هذه الفترة التاريخية، من خلال شركات الملاحة البريطانية، والتجار البريطانيين، وغزو منتوجاتها للأسواق العراقية، ويمكن اعتبار هذه الفترة مرحلة مهدت فيها بريطانيا بشكل كبير لاحتلال البلاد وهو ماتحقق منذ العام 1917م .

قائمة المصادر والمراجع:

1- آداموف، الكسندر: ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها، تعريب هاشم صالح التكريتي، ط1، دار الوراق للنشر، لندن، 2009م .

2- بالوك، توماس: سياسة الأعمار الاقتصادي في العراق، تعريب مُحَّد سلمان حسن، بغداد 1958م .

3- بطاطو، حنا: العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية في العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، تعريب عفيف الرزاز، ج1، ط1، دار الأبحاث العربية، بيروت، 1995م .

4- حسن، مُحَّد سلمان: التطور الاقتصادي في العراق 1864-1958م، ج1، ط1، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، 1965م .

5- الدراجي،عبد الرزاق: جعفر أبو التمن ودوره في الحركة الوطنية في العراق 1908-1945، بغداد، 1978م .

6- عبد السلام، غادة حمدي: اليهود في العراق (1956-1920م)، ط1، مكتبة مدبولي،القاهرة، 2008م.

7- عيساوي، شارل : التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب، تعريب رؤوف عباس حامد، ط1، بيروت، 1990م .

8-غنيمة، يوسف رزق الله: تجارة العراق قديما وحديثا، ط1، مطبعة العراق، بغداد، 1922م .

9- القهواتي، حسين مُحَّد: دور البصرة التجاري في الخليج العربي 1869-1914م، بغداد 1980م.

10-كورية، يعقوب يوسف: يهود العراق تاريخهم أحوالهم هجرتهم، ط1، دار الأهلية للنشر، عمان، 1998م .

11- معروف، هوشيار: الاقتصاد العراقي بين التبعية والاستقلال، ط1، منشورات وزارة الثقافة والاعلام العراقية، بغداد، 1977م .

12-النجار، جميل موسى: التعليم غي العراق خلال العهد العثماني الأخير(1869-1918م) .

13-الوردي، علي: لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج3، ط1، المكتبة الوطنية، بغداد، 1972م .

14- يعقوب، عادل إبراهيم: تاريخ الشرق الأوسط الاقتصادي، ط1، بغداد، 1980م .

ملامح وعوامل تطور التجارة الخارجية العراقية أواخر العهد العثماني (1869-1918م)

الهوامش والاحالات:

[1] محمد سلمان حسن: التطور الاقتصادي في العراق 1864-1958م، ط1، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، 1965، ج1، ص87.

[2] حسن محمد سلمان: المرجع السابق، ص ص 130-139 .

[3] الكسندر آداموف: ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها، تعريب هاشم صالح التكريتي، ط1، دار الوراق للنشر، لندن، 2009م، ص ص 559-560 .

[4] حسن محمد سلمان: المرجع السابق، ص 129 .

[5] حسن محمد سلمان: المرجع السابق، ص 125 .

[6] هوشيار معروف: الاقتصاد العراقي بين التبعية والاستقلال، ط1، منشورات وزارة الثقافة والاعلام العراقية، بغداد، 1977م، ص 32 .

[7] يوسف رزق الله غنيمة: تجارة العراق قديما وحديثا، ط1، مطبعة العراق، 1922م، ص 87 .

[8] حسن محمد سلمان: المرجع السابق، ص ص 130-139 .

[9] الكسندر آداموف: المصدر السابق، 559 .

[10] يوسف رزق الله غنيمة: المصدر السابق، ص 87 .

[11] الكسندر آداموف: المصدر السابق، ص 592 .

[12] شارل عيساوي : التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب، تعريب رؤوف عباس حامد، بيروت، 1990، ص 302.

[13] شارل عيساوي: المرجع السابق، ص ص 211-212.

[14] عادل إبراهيم يعقوب: تاريخ الشرق الأوسط الاقتصادي، ط1، بغداد، 1980م، ص 132.

[15] توماس بالوك: سياسة الأعمار الاقتصادي في العراق، تعريب محمد سلمان حسن،بغداد 1958م، ص ص5-6 .

[16] عبد الرزاق الدراجي: جعفر أبو التمن ودوره في الحركة الوطنية في العراق 1908-1945، بغداد 1978م، ص32.

[17] يوسف رزق الله غنية: المصدر السابق، ص ص 87-90 .

[18] حنا بطاطو: العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية في العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، تعريب عفيف الرزاز، ج1، ط1، دار الأبحاث العربية، بيروت، 1995م، ص 273 .

[19] يوسف رزق الله غنية: المصدر السابق، ص 100.

[20] الكسندر آداموف: المصدر السابق، ص 572 .

[21] يوسف رزق الله غنية: المصدر السابق، ص ص 98-99.

[22] الكسندر آداموف: المصدر السابق، ص 576 .

[23] يوسف رزق الله غنية: المصدر السابق، ص 100.

[24] الكسندر آداموف: المصدر السابق، ص 572.

[25] يوسف رزق الله غنية: المصدر السابق، ص 100.

[26] علي الوردي: لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج3، ط1،المكتبة الوطنية، بغداد،1972م، ص 232 .

[27] حنا بطاطو: المرجع السابق، ص 291 .

[28] محمد سلمان حسن: المرجع السابق، ص ص 87-88.

[29] علي الوردي: المرجع السابق، ص 234 .

[30] يوسف رزق الله غنيمة: المصدر السابق، ص 148 .

[31] يعقوب يوسف كورية: يهود العراق تاريخهم أحوالهم هجرتهم، ط1، دار الأهلية للنشر، عمان، 1998م، ص 37 .

[32] يعقوب يوسف كورية: المرجع السابق، ص 37 .

[33] حنا بطاطو: المرجع السابق، ص 291 .

[34] يوسف رزق الله غنيمة: المصدر السابق، ص ص 109-110 .

[35] غادة حمدي عبد السلام: اليهود في العراق (1956-1920م)، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2008م، ص 60 .

[36] حنا بطاطو: المرجع السابق، ص 278 .

[37] الكسندر آداموف: المصدر السابق، ص ص 552-558 .

[38] جميل موسى النجار: التعليم غي العراق خلال العهد العثماني الأخير(1869-1918م) ص ص 299-300 .

[39] يوسف رزق الله غنيمة: المصدر السابق، ص 87 .

[40] حنا بطاطو: المرجع السابق، 276 .

[41] حنا بطاطو: المرجع السابق، ص 278 .

[42] بوسف روق الله عنيمة: المصدر السابق، ص 106 .

[43] حسين محمد القهواتي: دور البصرة التجاري في الخليج العربي 1869-1914م، بغداد 1980م، ص ص236-237.